المطلب الثاني: الاستناد إلى ملف الشخصية

أشرنا في مواضع سابقة أن نظرية الدفاع الاجتماعي الجديد قِوامها حماية الحريات الفردية، لذا نادى بضرورة فحص شخصية المجرم والانطلاق في علاجه من نتائج هذا الفحص والتعامل مع كل مجرم حسب ظروفه خصوصا أنّ نتائج الفحص قد تكشف عن خطورة إجرامية ضئيلة تستوجب الرأفة به حدَّ تجاوز تنفيذ العقوبة عليه.

سنتناول في هذا العنصر كلا من تعريف ملف الحالة الشخصية والاجتماعية للمتهم ونطاق بحث الحالة الشخصية والاجتماعية للمتهم ومكانته في التشريع الجزائري.

الفرع الأول: تعريف ملف الحالة الشخصية والاجتماعية للمتهم

ويقصد به: "دوسيه يتضمن دراسة شخصية الفاعل من مختلف جوانبها الأخلاقية والعائلية والمالية والنفسية وغيرها على النحو الذي يلقي الضوء على هذه الشخصية"

فهو ينطوي على دراسة إضافية لملف الدعوى، تغطي كل ما يتعلق بالمتهم سواء في محيطه الاجتماعي من ظروف معيشية وبيئة العائلة التي كبُر فيها وكذا كل ما هو لصيق بشخصيته من سن وحالة عقلية وحالة نفسية وكل ما يمكنه أن يفسر سلوكه الإجرامي مما يساعد القاضي لاحقا على تقرير الحكم الملائم لشخصيته.

الفرع الثاني: نطاق دراسة بحث الحالة الشخصية والاجتماعية للمتهم

يمكن أن يحتوي ملف الشخصية على عنصرين أولها بحث الحالة الشخصية للمتهم وثانيهما البحث الاجتماعي.

أولا: بحث الحالة الشخصية للمتهم

تتعلق المسألة هنا بإجراء فحص طبي ونفسي وعقلي للمتهم للكشف عن دوافع ارتكابه للجريمة وهذه المسألة تعود لانعكاسات أبحاث علم الإجرام حيث خلصت نتائجه إلى أن الدافع لارتكاب الجريمة قد يكون خللا عقليا أو عضويا أو نفسيا، لذا يتعلق البحث الطبي بنتائج الفحوصات الطبية الشاملة التي قد تكشف عن أمراض قد تكون العامل المؤثر على سلوك المتهم مما يقتضي أخذ ذلك بعين الاعتبار عند تقرير الجزاء، أما البحث النفسي فيتعلق بدراسة

الشخصية من الجانب النفسي وذلك من خلال التحليل النفسي الرامي إلى الكشف عن علل نفسية فيه، ويعد هذا الفحص مهما على أساس أنّ بعض الأمراض النفسية لا تلغي المسؤولية الجزائية ولكنها تكشف عن خطورة إجرامية ضئيلة وتبرر _إن صح التعبير_ إتيان المتهم سلوكه المجرم.

أما البحث العقلي فيتعلق بالكشف عن الحالة العقلية والعصبية للمتهم لمعرفة ما إذا كانت هناك أمراض من شأنها التأثير على سلوكه، ولعل نتائج هذا البحث أهم من سابقتها على اعتبار أنّها قد تقرر انعدام مسؤولية المتهم وبالتالي يقرر القاضي تدبيرا ملائما لحالته كوضعه في مؤسسة استشفائية للأمراض العقلية، ويكفي هذا التدبير لوحده لإزالة خطورته الإجرامية.

ثانيا: البحث الاجتماعي

يشكّل المحيط الأسري والاجتماعي للمتهم عاملا أساسيا في توجيه سلوك المتهم، وقد تحيط به ظروف تدفعه إلى ارتكاب الجريمة، فقد يدفعه العوز إلى السرقة، وقد تؤدي به العادات والتقاليد إلى ارتكاب جريمة القتل للثأر، كما أن التربية التي يتلقاها الشخص قد تكون عاملا مباشرا في سوء تصرفاته.

ينصب البحث الاجتماعي استنادا إلى ما سبق على جمع كل البيانات المتعلقة بأحوال المتهم ومعيشته وتعليمه ومهنته وعلاقاته وسمعته ومركزه المالي، إضافة لعقيدته وعادات وتقاليد الجماعة التي ينتمي إليها.

تؤثر نتائج البحث الاجتماعي حتما على موقف القاضي الذي يراعي تلك الظروف ويأخذها بعين الاعتبار عند استخلاصه لدرجة خطورة المتهم ومدى استحقاقه للتخفيف فيقرر أي التدابير من شأنها تيسير انتشال هذا الأخير من الظروف التي كانت سببا في إجرامه.

الفرع الثالث: مكانة بحث الحالة الشخصية والاجتماعية للمتهم

لا شك أن قانون الإجراءات الجزائية يتأثر بنتائج علم الإجرام باعتبارها ما يساعد القاضي على تكوين ملف لشخصية المتهم حتى يتسنى له تطبيق الجزاء المناسب، فالهيئة القضائية تبعا لذلك مطالبة بفهم شخصية المجرم ودوافع إجرامه قبل إصدار حكمها، من أجل ذلك أولى المشرع الجزائري أهمية بالغة لما يطلق عليه البحث الاجتماعي قبل محاكمة الطفل الجانح

بهدف التعرف على وضعيته الاجتماعية ولبحث الظروف التي عايشها ومستواه الدراسي وما إذا كان ملتزما بالحضور، وهذا من شأنه تمكين القاضي المختص بشؤون الأحداث من الكشف عن الدوافع الحقيقية وراء انحراف الحدث وتبعا لذلك اتخاذ التدابير الملائمة التي من شأنها القضاء على خطورته الإجرامية، وقد جعل المشرع البحث الاجتماعي وجوبيا في كل من الجنايات والجنح، في حين نجد أن المشرع لم يول نفس تلك الأهمية لملف الشخصية للمتهمين البالغين ما لم يكونوا متابعين بجناية هنا فقط يكون التحقيق الاجتماعي وجوبيا دون باقي أنواع الجريمة، وذلك ما تنص عليه المادة 67 من ق إج ج في فقراتها الأخيرة.

المصادر والمراجع

فهد يوسف الكساسبة، وظيفة العقوبة ودورها في الإصلاح والتأهيل _دراسة مقارنة_ الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

رمسيس بهنام، المجرم تكوينا وتقويما، د ط، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1983

حسين بشيت خوين، ضمانات المتهم في الدعوى الجزائية دراسة مقارنة، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

جواهر الجبور، السلطة التقديرية للقاضي في إصدار العقوبة بين حديها الأدنى والأعلى، (مذكرة ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، قسم القانون العام، كلية الحقوق، 2013.

منصور رحماني، ، علم الإجرام والسياسة الجنائية، د ط، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2006.

علي قصير، الحماية الجنائية للطفل في التشريع الجزائري، (أطروحة دكتوراه) جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، 2008.

المادة 66 من القانون 15-12 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2015 يتعلق بحماية الطفل، جريدة رسمية رقم 39 التاريخ 19 يوليوسنة 2015.